



اشكالية التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 في ظل ثورة

المعلومات: الواقع وسبل النهوض

أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار

المستخلص

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين جملة من التغيرات في المجالات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت العالم شبيهاً بمجتمع واحد تنتقل فيه المعلومة من بلداً إلى آخر بسرعة فائقة، نتيجة الثورة الصناعية الرابعة التي أحدثت تحولات في نظم الإنتاج والإدارة والحوكمة، بهدف ربط جميع وسائل الإنتاج بالمجالات الرقمية. إن لهذه التحولات والتغيرات انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات وتقليل السلبات. وفي العراق لم تستطع الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 من إحراز تنمية اقتصادية تتوافق والإمكانات المادية التي يملكها العراق ولم تستطع الاستفادة من دمج التكنولوجيا بالمجالات الرقمية باستثناء مجال الاتصالات، فلم تستثمر الحكومة العوائد النفطية المرتفعة بتحقيق التنمية الاقتصادية خلال العقدين الأولين من القرن الحادي العشرين، بل أسهمت بمزيد من الاختلالات والفوضى التنموية وعدم إيجاد قاعدة إنتاجية في الاقتصاد تتوافق والتغيرات التكنولوجية العميقة في ظل التحول الرقمي، بل بات الاقتصاد يواجه أوضاعاً تنموية صعبة تتمثل في ضعف الأداء الاقتصادي واختلال مؤشرات التوازن الكلي، ولا زالت فجوة التنمية بينها وبين البلدان المتقدمة تزداد يوماً بعد يوم، نتيجة اعتمادها على مورد واحد في تمويل موازنتها العامة وتمويل التنمية. إن هذه الإشكالية ناجمة من عدم وجود رؤية للتنمية الاقتصادية تسهم في تنويع الاقتصاد والتخلص من تبعية المورد الواحد. إن تحقيق التنمية الاقتصادية والتخلص من استمرار الاعتماد على النفط، يتطلب الأمر من الحكومة وقفة جادة من خلال تبني مجموعة من سياسات واستراتيجيات تنموية من شأنها التخفيف من الاعتمادية النفطية ومن ثم تنويع الاقتصاد. مشكلة البحث: على الرغم من الموارد المالية الضخمة التي حصل عليها العراق من عوائد النفط بعد عام 2003 إلا أن التنمية فيه أقل مما يقال عنها أنها تنمية بطيئة ومتعثرة، ولا تتماشى مع إمكانيات البلد المادية.



فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنمية الاقتصادية في العراق تواجه تحديات عديدة أدت الى تراجع مؤشرات الاقتصاد الوطني.

أولاً: التنمية الاقتصادية في العراق: واقع ومؤشرات

بعد عام 2003 أصبح العراق يقف على اعتاب مرحلة جديدة في مسيرته التنموية تقوم على محاكاة ارثه في سبعينيات القرن الماضي من خلال وضع مجموعة من الخطط التفصيلية والشاملة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وتعمل على مواكبة اخر المستجدات والتحولات الهيكلية في تغيير انماط الانتاج التي من شأنها تحقيق الاستغلال الامثل للثروات والموارد الطبيعية، كما تعمل تلك الخطط على مواجاة التحديات التي تفرضها الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محليا واقليميا ودوليا.

لقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة على وضع مجموعة من الخطط التفصيلية بهدف النهوض بواقع التنمية الاقتصادية، اذ وضعت مجموعة من الخطط التنموية، وحصلت الحكومة على عدة مقترحات تخص التنمية الوطنية من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية. فوضعت اول خطة عام 2005-2007 تضمنت تطوير الصناعة النفطية واعادة تأهيلها. والتأكيد على التحولات الهيكلية للاقتصاد من خلال ايجاد اقتصاد متنوع. كما وضعت خطة 2010-2014 التي تضمنت ادراج المشاريع وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وركزت هذه الخطة على موضوع البعد المكاني للتنمية وتوزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على عموم العراق على وفق مستوى الحرمان والحاجة. وإعطاء دور اكبر للحكومات المحلية على وفق الأسلوب التدريجي الهادف إلى إرساء، وتوطین آليات اقتصاد السوق في تحديد الأولويات، واتخاذ القرارات، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل عملية التنمية وتوليد فرص العمل⁽¹⁾. ثم جاءت خطة 2013-2017 والتي تعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي وركزت اهدافها الاقتصادية على بناء اقتصاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كأقطاب تنموية، وزيادة نسبة اسهامها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ان هذه الخطة ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ويكون فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ص 17-18.



شركاء في التنمية⁽²⁾. كما عمدت خطة التنمية الوطنية عام 2018-2022 الى إيلاء الاهتمام بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية مستندة الى رأس المال البشري واقتصاد ذي مسؤولية اجتماعية، وتهدف الخطة إلى حشد امثل وتخصيص أكفاء للموارد لتحسين جودة الحياة وبيئة آمنة مستقرة مستدامة، واعتمدت على تحليل واقع الاقتصاد العراقي بإبعاده المتعددة الكلية والقطاعية والمكانية ومن ضمن هذا الإطار رسم التحليل والمسارات المحددة لتوجيه الأولويات⁽³⁾. وتعتبر هذه الخطة الأولى من ثلاث خطط للتنمية الوطنية تغطي المدة 2015-2030 وذلك من خلال جعل الأهداف الوطنية المرفوعة من الاستراتيجيات القطاعية والوثائق الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030 إطاراً مرجعياً سانداً لمسارها التنموي في تأشيرها الأولويات ورسم الأهداف. وذلك من اجل تحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية وبيئة خالية من التلوث والارتقاء بنوعية الحياة المعززة للكرامة الإنسانية⁽⁴⁾. اذ اعتمدت الخطة على إستراتيجية النمو غير المتوازن المحفز للقطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) والمركّز على تحسين إدارة الأصول المعززة لأنشطة البنى التحتية (كهرباء، ماء ومجاري، نقل واتصالات وخزن، بناء وتشيد، صحة وتعليم) بتوجيه الاستثمارات قطاعياً ومكانياً حسب معيار الميزة النسبية. المستند الى التكامل في صنع القرار التنموي وتنفيذه بين مستويات الإدارة المختلفة والقطاع الخاص وبما يستجيب للتوظيف الأمثل للإيرادات النفطية وبناء قاعدة للتنويع الاقتصادي⁽⁵⁾.

وبهدف الاحاطة بالواقع التنموي للعراق بعد عام 2003، يمكن النظر الى واقع التنمية من خلال اهم مؤشرات التنمية الموجودة في خطط التنمية الوطنية والمجموعات الاحصائية التابعة للجهاز المركزي للاحصاء العراقي، التي تظهر مدى التشوهات الخطيرة في مؤشرات الاقتصادية والتدهور الكمي والنوعي فيها، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفوضى التي ترافقت مع المتغيرات الجديدة في العراق ومن جملة تلك المؤشرات هي:

1. مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

يعد اختلال الهيكل الإنتاجي من السمات الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي، اذ يتسم هيكل الإنتاج بغلبة القطاع الاستخراجي على قطاعي الزراعة، والصناعة وهذا ناجم من

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، ص72.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022، ص11-12.

(4) المصدر نفسه، ص 15.

(5) المصدر نفسه، ص 16.



تعاضم الطبيعة الريعية، وسيطرة القطاع النفطي على القطاعات السلعية الأخرى. على الرغم من ان بعض القطاعات السلعية تحقق معدلات نمو موجبة تسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الا انها تعاني من تشوهات عديدة في هياكل إنتاجها وان نسب اسهامها متواضعة جدا. والجدول الآتي يوضح نسبة اسهام الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (1) تطور الأهمية النسبية القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

للمدة (2004-2020)

السنة	الزراعة والغابات والصيد %	التعدين والمقالع %	الصناعة التحويلية %	الكهرباء والماء %	البناء والتشييد %	النقل والموادلات والخرن %	تجارة الجملة والمفرد %	المال والتأمين %	القطاعات الخدمية والإسكان %	الناتج المحلي الإجمالي %
2004	6.9	58	1.8	0.8	1.8	8.5	6.8	1.2	14.2	100
2005	6.9	57.8	1.3	0.8	3.7	8	5.7	1.4	14.4	100
2006	5.8	55.5	1.5	0.8	3.6	7.1	6.6	1.5	17.6	100
2007	4.9	53.2	1.6	0.9	4.4	6.6	6.1	1.7	20.6	100
2008	3.8	55.7	1.7	1.2	4.2	5.5	5.3	1	21.6	100
2009	5.2	43.3	2.6	1.8	4.3	6.5	7.6	1.1	27.6	100
2010	5.2	45.4	2.3	1.8	6.3	5.8	7.6	1.2	24.4	100
2011	4.6	53.4	2.8	1.6	4.8	4.7	6.4	1.3	20.4	100
2012	4.1	50	2.7	1.7	6.9	5.7	5.8	1.8	21.3	100
2013	4.8	46.6	2.4	1.8	8.5	5.5	6.6	1.5	22.3	100
2014	5.1	45.3	1.9	2.3	7	7.5	7.6	1.3	22	100
2015	4.8	30.8	2	2.2	9.1	8.9	10.1	1.9	30.2	100
2016	3.8	29.8	2	3	9.3	11	9.7	1.9	29.5	100
2017	3.3	37.8	2.3	3.5	6.1	10.3	9	1.3	26.4	100
2018	2.4	47.1	1.5	2.7	4.1	9.5	6.7	1.9	24.1	100
2019	3.3	43.5	2	2.9	4.1	9.4	7.8	2	25	100
2020	5.8	36.4	2.9	3.8	4.4	9.7	8.2	2.1	26.7	100
المتوسط	4.7	46.4	2.1	2.0	5.4	7.7	7.3	1.5	22.8	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

من الجدول أعلاه نلاحظ وبصورة جلية مدى الاختلال في الهيكل الانتاجي لتلك القطاعات، اذ تصدرت الصناعات الاستخراجية في اسهامها بتكوين الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبة بلغت 46.4% على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية بمتوسط نسبة بلغت (4.7% ، 2.1%) على التوالي، ان هذا الارتفاع في اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع الى ارتفاع أسعار النفط عالميا وارتفاع كميات النفط المصدر.



اما اسهام القطاعات التوزيعية فلم يشكل بالمتوسط سوى 16% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنوات الحرب وما تلاها بسبب انخفاض أسعار النفط ومن ثم تفشي جائحة كورونا وفرض الحظر الشامل وانخفاض الطلب على النفط، الامر الذي أدى الى ارتفاع اسهام القطاعات التوزيعية وبخاصة تجارة الجملة والنقل والمواصلات بحيث بلغت نسبة الاسهام بحدود 22% عام 2016 و 20% عام 2020.

اما القطاع الخدمي فقد تميز بارتفاع التدريجي في نسبة اسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى مستويات مرتفعة بحيث وصلت الى نصف اسهام القطاع النفطي حيث بلغ متوسط اسهامه الى 22.8% وقد وارتبطت هذه الزيادة الكبيرة لحصة القطاع الخدمي في تكوين الناتج بقدرة الدولة على تمويل قطاع الخدمات الاجتماعية، وبقدر ما يتعلق ببنية الدولة ذاتها وبطبيعة دورها كراعية للمصالح الاجتماعية. ان هذا الاختلال والتشوه في اسهام قطاعات الاقتصاد الوطني واستمرار القطاع النفطي بدور المهيمن والمساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي، قد رسخ من حدة التشوهات في البنيان الاقتصادي ورحل الهدف المنشود في اغلب خطط التنمية الوطنية والمتمثل بتنويع قاعدة الإنتاج الى مراحل مستقبلية.

2. مؤشر راس المال الثابت

احتل التكوين الرأسمالي بعد عام 2003 دورا حيويا في الاقتصاد العراقي لما له من اهمية في إيجاد مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة في قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة إنتاجية عناصر الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية، وقد ارتكز الانفاق الحكومي في تكوين راس المال الثابت على البنية التحتية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الانتاجية، ان الانفاق الاستثماري المباشر وغير المباشر يؤدي لاحقا إلى أحداث اضافات في التراكم الرأسمالي او زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق النمو الاقتصادية، ويشكل في الوقت نفسه عاملا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية⁽⁶⁾. والجدول الاتي يوضح اجمالي تكوين راس المال الثابت وبالسعر الجارية خلال المدة 2004-2019.

(6) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020، بغداد، 2021، ص 59.



جدول (2) إجمالي تكوين رأس المال للقطاعات العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2004-2019)
(مليون دينار)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (1)	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (2)	تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (3)	القطاع العام من الإجمالي % (4)	القطاع الخاص من الإجمالي % (5)
2004	2857807	2487718.1	370088.9	87.05	12.95
2005	10182362.2	9743477.1	438885.1	95.69	4.31
2006	16911154.6	16013395.4	897759.2	94.69	5.31
2007	7530404.5	6861039.9	669364.6	91.11	8.89
2008	23240539.1	22455103.1	785436.0	96.62	3.38
2009	13471242	12083560.0	1387682.0	89.70	10.30
2010	26252776.7	24173486.2	2079290.5	92.08	7.92
2011	5084212.6	2572304.7	2511907.9	50.59	49.41
2012	38139871	33274363.5	4865507.5	87.24	12.76
2013	55036676.1	45086546.2	9950129.9	81.92	18.08
2014	55837402.9	41889615.5	13947787.4	75.02	24.98
2015	50650591.6	33838582.8	16812008.8	66.81	33.19
2016	28703209.2	17389582.8	11313626.4	60.58	39.42
2017	32330275.7	17503541.3	14826734.4	54.14	45.86
2018	31944571.6	18914938.6	13029633.0	59.21	40.79
2019	54580009.9	43124609.2	11455400.6	79.01	20.99

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

من الجدول اعلاه نلاحظ مدى التباين بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاسهام بتكوين رأس المال الثابت، فقد تصدر القطاع العام بزيادة الانفاق الاستثماري بهدف زيادة التراكم الراسمالي على الرغم من ان الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام بعد عام 2003، لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات انتاجية جديدة بقدر ما هي جانب كبير منها تعويض وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الانتاجية التي كانت قائمة فعلا حتى بلغ متوسط اسهامه بحدود 90%. بالمقابل فان القطاع الخاص على الرغم من تواضع نسب تكوين رأس المال الثابت فقد شهد تراجعا قياسا بالقطاع العام⁽⁷⁾.

3. مؤشر الميزان التجاري

يتصف الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي، بسبب غياب استراتيجية التنوع الاقتصادي وغياب الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، بالمقابل يتصف طلبه بالتنوع السلعي، مما يدل على مدى عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي. فنظرة سريعة لهيكل الاستيرادات السلعية غير النفطية نجد انها

(7) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ص44.



تسهم بمتوسط نسبة 90% من اجمالي الاستيرادات خلال المدة 2014-2017، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الاستيرادات الى ضعف الاقتصاد الوطني والقاعدة الانتاجية في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص، الامر الذي ابقى الطاقات الانتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي. اما الاستيرادات السلعية من المنتجات النفطية فقد شكلت متوسط نسبة تصل 10% من اجمالي الاستيرادات خلال المدة 2014-2017، توزعت بين استيراد الغاز السائل والبنزين وزيت الغاز⁽⁸⁾.

جدول رقم (3) هيكل الميزان التجاري للعراق للمدة (2004-2020)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات السلعية غير النفطية من اجمالي الصادرات %	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	صافي الميزان التجاري
2004	0.4	17810	21302.3	-3492.3
2005	0.6	23697	23532	165
2006	0.6	30528	20892	9636
2007	0.7	39587	19556	20031
2008	0.9	63726	35496	28230
2009	0.8	39427	38437	990
2010	0.8	51764	43915	7849
2011	0.2	79681	47803	31878
2012	0.3	94209	59006	35203
2013	0.4	89768	59349	30419
2014	0.4	83981	53177	30804
2015	0.3	43442	39045	4397
2016	0.3	41298	34208	7090
2017	0.3	57559	37866	19693
2018	0.4	86360	45736	40624
2019	0.2	81585	58138	23447
2020	0.3	46811	48150	-1339

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة (2004-2020) .

(8) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2017، بغداد، ص 96-97.



نلاحظ من الجدول اعلاه ان الصادرات السلعية بشقيها النفطية وغير النفطية اخذت بالارتفاع التدريجي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ويرجع السبب في ذلك لارتفاع نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات غير النفطية والتي وصلت بحدود 98% من اجمالي الصادرات وخصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا وزيادة كميات الإنتاج وتحسن الأوضاع الأمنية التي سمحت بزيادة صادرات النفط، وبعد توقيع عقود جولات التراخيص عام 2009 والتي اخذت حيز التطبيق عام 2010 وادت الى زيادة كميات الإنتاج النفطي ومن ثم الى زيادة قيمة الصادرات النفطية وبشكل كبير خلال عام 2011 حيث وصلت اجمالي قيمة الصادرات الى 79.6 مليار دولار، وبالمقابل فان اجمالي الاستيرادات قد اخذت بالارتفاع التدريجي نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق وتوقف اغلب المشاريع الصناعية بسبب الدمار الذي لحق بها جراء الحروب مما أدى الى عدم قدرتها على مواكبة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والإنتاجية وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية بسبب سياسة الاستيراد المفتوحة ودون قيود كمركية، الامر الذي ترتب على ذلك هو ارتفاع كبير في قيمة الاستيرادات بحيث وصلت الى 59 مليار دولار عام 2012، لكن ما ان انخفضت أسعار النفط عالميا حتى اخذت قيمة الصادرات السلعية النفطية بالانخفاض من 89.7 مليار عام 2013 الى 43.4 مليار دولار ومن ثم الى 41.2 مليار دولار خلال عامي 2015 و 2016، وقد قابل ذلك انخفاض قيمة الاستيرادات الى 39 مليار دولار ومن ثم الى 34.2 مليار دولار خلال المدة نفسها مما يدل على ان العراق بلد احادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط في تمويل استيراداته ونفقاته التشغيلية، فضلا عن غياب التنوع الاقتصادي في البلد، والاعتماد على النفط بشكل كامل، وخلال مدة الدراسة حقق الميزان التجاري فائضا في اغلب سنواته باستثناء عام 2004 وعام 2020 بسبب تعرض دول العالم لازمة جائحة كورونا وانخفاض الطلب على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره عالميا.

رابعا: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي

شهد العراق انفتاحا اقتصاديا وتجاريا كبيرا وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنه، اذ زادت معدلات التبادل التجاري مع شركائه التجاريين وخاصة الدول المجاورة وهذه الزيادات الكبيرة في معدل التبادل التجاري التي حصلت على شكل زيادة في استيرادات العراق وانخفاض الصادرات غير النفطية والاقتصاد على الصادرات النفطية، أدى الى تمويل الاستيرادات من العملة الاجنبية التي الناجمة من العوائد النفطية، وترتب على هذا الوضع سلسلة مترابطة من



التبعات تمثلت في اختلال الأوضاع المالية والاقتصادية وانخفاض اسهام القطاعات السلعية باستثناء النفط في الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بنسبة تصل 68% الامر الذي يعني ان الاقتصاد شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم وهذا له اثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، جراء الانفتاح على العالم الخارجي⁽⁹⁾. والجدول الاتي يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق ونسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (4)

درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق ونسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي

للمدة 2004-2020

(مليار دولار)

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي التجارة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2004	17,810	21,302	39,112	36,613	48.6	58.1	106.8
2005	23,697	23,532	47,229	49,921	47.4	47.1	94.6
2006	30,529	22,009	52,538	65,159	47.1	34.0	80.6
2007	39,516	19,556	59,072	88,038	45.9	22.7	67.1
2008	63,726	30,171	93,897	130,204	48.9	23.2	72.1
2009	39,430	35,285	74,715	111,661	35.5	31.8	66.9
2010	52,483	43,915	96,398	138,517	37.9	31.7	69.6
2011	83,226	47,803	131,029	185,750	44.8	25.7	70.5
2012	94,392	59,006	153,398	218,032	43.3	27.1	70.4
2013	93,066	65,104	158,169	234,638	39.4	27.5	67.4
2014	88,949	68,618	157,567	228,416	38.9	30.0	69.0
2015	57,577	58,517	116,094	164,705	34.5	35.1	70.5
2016	46,830	44,116	90,946	166,603	28.1	26.5	54.6
2017	63,604	48,506	112,110	190,644	33.9	25.9	58.8
2018	92,831	56,876	149,707	212,407	43.1	26.4	70.5

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة اوبك لسنوات مختلفة.

⁽⁹⁾ علي كامل بعيوي، تحليل آثار الشراكات الاقتصادية الرئيسة في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة 2004-2018، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، 2021، ص43.



نلاحظ من الجدول (4) ان قيمة الاستيرادات مرتفعة وهي تواكب الزيادة في قيمة الصادرات العراقية، مما يدل على ان كميات كبيرة من العملة الأجنبية تصدر للخارج لسداد قيمة الاستيرادات الاخذة بالارتفاع التدريجي، ومع اتباع الدولة سياسة تجارية تسمح بدخول الاستيرادات دون قيود كمركية أدى الى ارتفاع قيمتها بمعدلات كبيرة، الامر الذي أدى الى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاسواق الخارجية لتلبية متطلبات حاجة السوق المحلية، نتيجة لضعف مرونة الجهاز الانتاجي الذي يعاني من تخلف طرائق الانتاج وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية في الاساليب الانتاجية مما جعله عاجزاً عن تغطية الطلب المحلي الكلي.

لقد أدت هذه السياسة التجارية غير المبررة الى إيقاف اغلب المشاريع الصناعية بالعراق لعدم قدرتها على منافسة المنتج الأجنبي ذي الجودة العالية والكلفة المنخفضة، إضافة الى ذلك توقف اغلب الفلاحين عن استصلاح الأراضي الزراعية لعدم جدوى إنتاجية الأرض قياساً بالمنتج المستورد من دول الجوار والذي يتميز بانخفاض أسعاره، وظل مؤشر الانكشاف الاقتصادي خلال العقد الأول من القرن الحالي تتراوح نسبته بحدود 70% وهي نسبة مرتفعة جداً.

ثانياً: تحديات التنمية الاقتصادية

إن هذا الفشل التنموي الذي اتضح لنا من خلال مؤشرات التنمية ما هو الا حصيلة تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تكشفها المحددات التنموية، مع الإقرار أن هذا التدهور في المؤشرات ناتج عن التبدل السياسي والسياسات الخاطئة التي اتبعت. وبهدف تحديد النقاط الأساسية في تحليل ذلك الفشل التنموي يمكن تأشير جملة من المحددات الجوهرية التي تعترض مسيرة التنمية في الاقتصاد العراقي هي كالآتي:

1. خطط تنموية بدون تخصيص مالي

أن خطط الحكومة العراقية تسرد العديد من المبادرات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي إلا أن جهود الحكومة في تحقيق الاهداف الموضوعية بشكل حقيقي هي جهود غير متوازنة، إذ لم تستطع الحكومة تحقيق الهدف الرئيس، والمتمثل في تنويع الاقتصاد العراقي، وجعله اقتصاداً متنوعاً ذي قاعدة انتاجية واسعة خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك الخدمات، والتخلص من الاعتماد على النفط وما يصاحبه من تقلبات واسعة تعرض الاقتصاد العراقي الى الانحراف عن مساره المرسوم، وهذا الهدف هو واحد من عدة أهداف لم يتم فيها بذل جهود كافية لتحقيقها، ويبدو أن الخطط السابقة قد عملت على تحديد التحديات العامة، التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وتقديم أهداف عامة للتعامل مع تلك التحديات، بالإضافة الى عبارات



عامة حول افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف. ويبدو ان السبب الرئيس في عدم تنفيذ تلك الخطط يرجع لعدم وجود صلة ما بين الخطط والموازنات العامة، فوثائق وجداول الموازنات لا تشير الى هذه الخطط، ويرجع ذلك لعدم توفر اداة واضحة لإلزام الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها تقابل تكاليف قائمة بمشاريع فيما لو كان هناك مثل هذه القائمة. لذلك فان المشاريع الواردة في الموازنة تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة تمليها الحاجات الانية⁽¹⁰⁾.

2. اخفاق في مكافحة الفساد

لقد عمل الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 على خلق بيئة مناسبة للفساد، ووفر المزيد من الفرص للمفسدين بالشكل الذي فاق ما كان عليه قبل عام 2003 وقد كان للعوائد النفطية المرتفعة دور في انتشاره بشكل كبير، فقد اسهمت التدخلات السياسية في احداث فجوة كبيرة بين المؤسسة الرقابية والانفاق العام في الافصاح عن الاداء المالي والحكومي، الأمر الذي اضاع هيبة المؤسسات المستقلة على الرغم من تعدد الجهات الرقابية التي تتولى عمليات رصد حالات الفساد ومكافحتها .

وبناء على التقارير السنوية الصادرة من منظمة الشفافية فقد احتل العراق مراكز متدنية جدا في تلك التقارير وعلى مدار المدة 2004-2020 فقد كان تسلسل العراق بين الدول المشاركة في هذا التقرير وخصوصا خلال السنوات الاخيرة من تلك المدة وبالأخص عام 2020 هي بحدود المرتبة 160 من اصل 179 دولة مشاركة، أما مؤشر مدركات الفساد فتم يرتقي فوق درجات فوق المستوى⁽²⁾، وحسب تقرير خبراء المنظمة يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة على أساس ان الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد وتعني العشرة وجود مستويات منخفضة منه⁽¹¹⁾. لقد أدى استفحال ظاهرة الفساد في العراق الى ابقاء العراق يقبع في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون من اكثر بلدان العالم فسادا ومن المتوقع ان يبقى لمدة أطول. والجدول الاتي يوضح مؤشرات مدركات الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية.

⁽¹⁰⁾ علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2018، ص12.

⁽¹¹⁾ www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi)، 2020.



جدول (5) مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة 2003-2020

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	مؤشر مدركات الفساد
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	171	166	1.6
2014	168	166	1.6
2015	169	165	1.6
2016	168	166	1.7
2017	180	169	1.8
2018	180	168	1.8
2019	180	162	2.0
2020	179	160	2.1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi).

لقد أدى الفساد إلى عرقلة السياسات التنموية بشكل كبير وبطريقة غير مباشرة من خلال هدر اموال طائلة عن طريق السرقة او الرشاوى، وكذلك التخصيص غير الكفؤ لمشاريع اقتصادية ليس لها جدوى، ولم تسهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني. كما ادى الفساد الى تثبيط القطاع الخاص من ممارسة دوره في النشاط الاقتصادي الانتاجي، الامر الذي ادى الى حجب مورد مهم من موارد تمويل التنمية.

3. محدودية تخصيص الانفاق الاستثماري

اتصفت الموازنات العامة من بعد عام 2003 الى الوقت الحالي بسلوك منحرف في مسار تخصيص الايرادات الريعية باتجاه النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، على الرغم من ان المدة 2004-2014 تميزت بانها اعوام الوفرة المالية، فقد شهدت الموازنة العامة وفرة في العوائد النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط التي تراوحت بين 140 دولار الى 90 دولار، وقدرت العوائد النفطية خلال تلك المدة بحدود 756 ترليون دينار، وبلغت الايرادات غير النفطية بحدود 64 ترليون دينار، وكانت الحكومات المتعاقبة تدرك بان مصدر تلك الاموال هي



من مورد ناضب عرضة للنفاذ وعوائده عرضة للتذبذب في سوق النفط العالمية، وليس من قطاعات انتاجية ومع ذلك لم تعمل تلك الحكومات على بناء قاعدة اقتصادية انتاجية تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي. والجدول الاتي يوضح نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة المخططة والمنفذة للمدة (2005-2018).

جدول (6)

نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة المخططة والمنفذة للمدة (2005-2018)

تريليون دينار

السنة	النفقات العامة المخططة	النفقات الاستثمارية المخططة	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	النفقات العامة المنفذة	النفقات الاستثمارية المنفذة	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
2005	36.0	7.5	20	26.4	3.1	11
2006	51.0	9.3	18	38.8	3.9	10
2007	51.7	12.7	24	39.0	3.4	8
2008	59.9	15.7	26	59.4	6.3	10
2009	69.2	15.0	21	52.6	5.8	11
2010	84.7	23.7	27	64.4	12.1	18
2011	96.7	30.1	31	69.6	9.9	14
2012	117.1	37.2	31	90.4	14.1	15
2013	138.4	55.1	39	106.9	26.4	24
2014	163.4	62.9	38	83.6	24.9	29
2015	125.2	41.2	32	70.4	18.6	26
2016	105.9	30.5	28	67.1	15.9	23
2017	107.1	28.5	26	75.5	16.5	21
2018	104.2	24.7	23	80.9	14.0	17

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنات العامة، سنوات مختلفة.

ومن الجدول (6) نجد أن نسبة ما خصص للنفقات الاستثمارية في هيكل الموازنة المخططة لا يكاد يفي بمتطلبات الاقتصاد العراقي، الذي تعرضت بنيته التحتية إلى دمار من قبل قوات الاحتلال فضلا عن التهالك الذي لحق بها جراء التقادم، كما ان نمو الفجوة بين النفقات التقديرية والنفقات المنفذة، وصعوبة الحصول على تراخيص بالصرف، اظهرت تباطؤا في نمو النفقات الاستثمارية خلال المدة 2004-2018، لهذا نجد أن نسبة ما نفذ من النفقات الاستثمارية خلال المدة نفسها هو نصف ما خطط له، مما سبب خلل كبيرا في الاقتصاد



العراقي. وهذا ما يفسر لنا غياب استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

4. الإيرادات النفطية مصدر الدخل

لقد تجذرت بنية الاقتصاد العراقي بتزايد اعتمادها على قطاع النفط الخام، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة، والصناعة على نحو متواصل، وتدني مستويات الاستثمار في النشاطات الإنتاجية غير النفطية، وطرد الكثير من الصناعات الناشئة التي كانت قائمة⁽¹²⁾. إن فرط الاعتماد على النفط أدى إلى وجود مؤسسات عامة ضعيفة تفقد عموماً القدرة على معالجة التحديات في الظروف الاقتصادية المتقلبة.

إن أغلب أسباب الإخفاقات التنموية والإدارية في السياسات الاقتصادية للبلد ترجع إلى تقلب أسعار النفط نظراً لاعتماد العراق على إيراداته كمصدر للدخل، إذ إن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلباً والتحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية وهي أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية، فتقلبات الأسعار تمارس تأثيراً كبيراً على وضع الموازنة العامة للدولة في مجال مساعيها للتخطيط التنموي وتنويع الاقتصاد، كما يؤثر سلباً على فعالية الاستثمار على اعتبار أن النفقات الاستثمارية هي أكثر النفقات عرضة للتقلب جراء انخفاض إيرادات الموازنة العامة⁽¹³⁾. والجدول الآتي يوضح أسهم الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للمدة 2004-2020 .

⁽¹²⁾ صالح ياسر، النظام ألرعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش، الأردن والعراق، 2013، ص8.

⁽¹³⁾ ريفينو ووتش - معهد المجتمع المنفتح، الرقابة على النفط، مبادرة الحوار حول السياسات، نيويورك، 2005، ص27.



جدول (7)

اسهام الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للمدة 2004-2020

(مليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	نسبة اسهام الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة %
2004	32625109	32988851	99
2005	39453950	40435740	98
2006	46908043	49055545	96
2007	53154988	54964850	97
2008	77589443	80641041	96
2009	51752350	55243526	94
2010	60131518	69521117	86
2011	90189095	99998776	90
2012	111326166	119466403	93
2013	110677542	113767395	97
2014	97072410	105386623	92
2015	51312621	66470252	77
2016	44267063	54409270	81
2017	65071929	77335955	84
2018	95619820	106569834	90
2019	99216318	107566995	92
2020	54445672	63256788	86

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية للموازنة العامة للمدة (2004-2020).

نلاحظ من الجدول (7) ان الإيرادات النفطية احتلت مكانة متميزة في سلم الإيرادات العامة وخصوصا في سنوات الوفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط، الا ان تدهور أسعار النفط عالميا وتأثيره على الموازنة العامة في العراق كان الأكثر وضوحا بعد الازمة المالية التي اجتاحت العالم عام 2008 وأزمة عام 2014 وأزمة عام 2020 ، اذ كان لهذه الازمات الأثر الأكبر في تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض اسهامها الى 86% في اجمالي الإيرادات العامة، ومن ثم تفاقم مواطن الضعف الموجودة بالفعل بالاقتصاد العراقي وجوانب الضعف الهيكلي وهو



ما نجم عنه تراجع الانتاجية واعاقة جهود التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي والحد من توفير فرص العمل، وبسبب احتياجات التمويل الكبرى الامر الذي دعا الدولة الى سحب مبالغ كبيرة من احتياطات النقد الأجنبي لتمويل الاستيرادات⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: سبل النهوض بالتنمية الاقتصادية

حتى نتمكن من رسم سياسة تنمية اقتصادية تبعث بصيص أمل بالقضاء على التخلف والتبعية ومعالجة الاختلالات الهيكلية، لابد من انجاز عملية التحول الناجز باتجاه التقدم وتحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتناق بديل تنموي يضع مقدرات البلد في مكانها الصحيح ويوظفها في خدمة الناس، وإطلاق طاقات المجتمع وتنمية قدراته الذاتية على النهوض والتقدم، ويوظف العامل الخارجي في خدمة التنمية الوطنية.

ان المتتبع لمسيرة التنمية الاقتصادية في العراق يرى انها مرتبطة بعوائد النفط، من خلال اعتماد الدولة على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ولتمويل التنمية خلال أربعين عاماً، الامر الذي يهدد عملية التنمية الاقتصادية وتحديد مدياتها إضافة إلى تقييد خيارات العراق الإستراتيجية بالعديد من المتغيرات والسياسات، لذلك يصبح من الضروري العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط الى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة اسهام القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة القطاعات الإنتاجية الزراعة، الصناعة والسياحة. من خلال الاستفادة من المصادر المتناثرة عن طريق العوائد النفطية. وتحقيقاً لذلك هناك بعض العناصر العامة يمكن أن تسهم في خلق اقتصاد متنوع والنهوض بواقع التنمية الاقتصادية ومنها:

1. اصلاح المالية العامة

تواجه الدولة الضعيفة صعوبة في التحكم بإدارة الموازنة العامة وعموم الإنفاق مصدراً للفساد، لأنها في ظل ضعف آليات الرقابة والتنفيذ تصبح ميداناً للنهب المنظم والتحايل على المال العام، وتقدم مثلاً سيئاً لكيفية إدارة موارد المجتمع بما يقوض النظرة الايجابية لهذا المال، واعتبار الجميع شركاء فيه، ورقباء على إنفاقه. لذا فان إصلاح الموازنة وتعزيز اطر الشفافية والرقابة العامة والشعبية عليها، يعني مواجهة واحدة من أكبر مظاهر الفساد والإفساد في البلد.

⁽¹⁴⁾ البنك الدولي، وثيقة برنامج لقرض بمبلغ 1443.82 مليون دولار الى: جمهورية العراق : القرض الثاني لتمويل برامج سياسات التنمية المعنية بترشيد الإنفاق، وكفاءة استخدام الطاقة، وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، 2016، ص13.



كما ان اصلاح النظام الضريبي له دور مهم في تعزيز الايرادات العامة ويتم ذلك من خلال ايجاد نظم ضريبية ترتكز على الضرائب المباشرة والرسوم وعلى مؤسسات القطاع الخاص وضريبة الدخل الشخصي وتوسيع القاعدة الضريبية، اضافة الى رفع سعر الضريبة على الشركات والمشاريع من اجل احتواء عجز الموازنة العامة. ان فرض هذه الضرائب نابع من حاجة الحكومة الى الموارد لكون ان عملية التنمية الاقتصادية تخلق ضغطا على الموارد المتاحة وتتطلب استثمارا مكثفا من اجل تطوير التعليم والصحة والبنية التحتية.

2. تطوير صناعات تكرير النفط

تعد صناعة تكرير النفط وخصوصا في البلدان النفطية كخيار استراتيجي لتنوع مخرجات الصناعة النفطية، حيث يمكن تحويل المادة الأولية الناتجة من هذه الصناعة الى منتجات نفطية مكررة ذات قيمة مالية عالية تفوق قيمة المادة الأولية، وتعمل على توفير مصادر تمويل إضافية للموازنة العامة في ظل تراجع أسعار النفط الخام في السوق العالمية. فقد دلت تجارب الهند وسنغافورة على ان الاستثمار في صناعة تكرير النفط هي القاعدة الأساسية التي يستند اليها التنوع الاقتصادي، اذ تصدر الهند بحوالي 1.2 مليون برميل يوميا من المشتقات النفطية بالرغم من ان الهند بلد غير ريعي، وكذلك الحال بالنسبة لدولة سنغافورة حيث تصل الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير بحدود 1.4 مليون برميل يوميا وبالتالي استطاعت سنغافورة ان تفرض نفسها في منطقة اسيا بها اكبر مصدر للمشتقات النفطية بالرغم من خلوها من حقول النفط، ولهذا فان صناعة التكرير تعد من الفرص الاستثمارية الجيدة اذا ما احسن التعامل معها⁽¹⁵⁾.

وبما ان العراق يتميز بقدرة إنتاجية تصل الى 4.5 مليون برميل يوميا⁽¹⁶⁾، فان من الممكن توجيه جزء كبير من النفط الخام الى صناعة التكرير لانتاج منتجات ذات جودة عالية وقيمة مرتفعة تفوق قيمة المواد الخام، اذ تسهم صناعة التكرير في برفع القيمة الاقتصادية للنفط الخام وخلق قيمة مضافة، من خلال تحويله إلى منتجات مكررة تكون معدة للاستهلاك المباشر التجاري والصناعي والمنزلي⁽¹⁷⁾، ويتم ذلك من خلال انشاء مصافي جديدة لتكرير النفط الخام

(15) سليمان الخطاف، ربحية صناعة تكرير النفط والفرص الاستثمارية في المملكة، 2016.

<https://www.alyaum.com/articles>

(16) ثابت عباس المفرجي، السياسة النفطية في العراق: من كولنكيان حتى كورونا، دار المهرج، بغداد، 2021، ص292.

(17) مالك عبد الحسين وميادة رشيد كامل، الآثار الاقتصادية والبيئة الصناعية لتكرير النفط، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 34، 2013، ص129.



من العوائد النفطية، وبطاقة إنتاجية مرتفعة تفوق ما تنتجه المصافي الحالية بأربعة أضعاف⁽¹⁸⁾، إذ أن إجمالي الطاقة التصميمية لمصافي العراق العاملة الاثني عشر حسب تقرير منظمة أوابك عام 2021 قد بلغت 834 ألف برميل يومياً وهو يقل عن إجمالي المطلوب من المشتقات النفطية بعجز يقدر بحدود 56 ألف برميل يومياً⁽¹⁹⁾. إضافة الى ضرورة تشريع قانون يعمل على توجيه كميات كبيرة من النفط الخام نحو صناعة التكرير بالشكل الذي تكون فيه كميات المشتقات النفطية تفوق كميات النفط الخام المصدر للخارج⁽²⁰⁾.

3. تطوير القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي قاعدة من قواعد الاقتصاد العراقي يعمل على تنمية الانتاج بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم توفير الأمن الغذائي للبلد، لذلك يتطلب القطاع الزراعي بذل جهود حثيثة ومكثفة لغرض اعادة تأهيل هذا القطاع لإزالة التحديات التي يواجهها ومن أهمها العمل على اعادة الهجرة العكسية من المدينة الى الريف وذلك من خلال اتخاذ اجراءات عملية ناجحة تعمل على اعطاء القطاع الزراعي دوره المناسب في هيكل الاقتصاد العراقي وبخاصة في التنويع الاقتصادي ، اذ تتضمن هذه الإجراءات العمل على استصلاح الاراضي الزراعية غير الخصبة من خلال اقامة مشاريع الري والبزل وتخليص التربة من الملوحة⁽²¹⁾، والعمل على استيراد المكننة الحديثة وبأنواعها كلها ودون فرض تعرفه كمركية على استيرادها، فضلاً عن حماية المنتج الوطني وعدم السماح بدخول منتجات مماثلة في حالة كون المنتج يسد الحاجة المحلية وفرض ضرائب مرتفعة على المنتجات الزراعية المستوردة التي تنافس المنتج المحلي، وخلق صناعات محلية تعتمد على المنتجات الزراعية، واعطائها مميزات خاصة لغرض تشجيعها.

(18) مامون ادم معروف، اثر انخفاض أسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، 2016، ص652.

(19) التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مصدر سابق، ص27.

(20) مامون معروف ، مصدر سابق، ص652.

(21) مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية/العراق_كربلاء، العدد الثاني، 2007، ص37.



4. تطوير القطاع الصناعي

يمارس القطاع الصناعي دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة وبعض الدول المتحولة، إذ تشكل نسبة اسهام الصناعة التحويلية في الاقتصاد المعاصر بين 60% - 66% من سلة الصادرات السلعية في العالم، ومن تلك الحقائق الأساسية لايمكن لاقتصادات الدول الريعية تجاهلها، الامر الذي يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية السلعية وخاصة الصناعة التحويلية للتصدير يعد من اهم شروط التنمية الاقتصادية ومن ثم تنويع الاقتصاد⁽²²⁾. وبهدف تحقيق التنمية الصناعية فهي تتطلب مجموعة من الإجراءات منها تبني سياسة صناعية فعالة تهدف إلى تنمية القطاعات الأخرى خاصة ذات القابلية التصديرية من خلال احداث تحولات جذرية في الصناعة التحويلية تقوم على ادخال التكنولوجيا الرقمية، الامر الذي يساعد في اجراء تحسينات ثورية في عمليات التصميم والتصنيع²³، إضافة الى تقديم المنح والاعانات المالية والمعنوية التي تسهم وبشكل فعال في تحديث الخطوط الإنتاجية وتبديلها بأخرى متطورة تكنولوجيا⁽²⁴⁾، إضافة تهيئة الامكانيات والمستلزمات الضرورية للنهوض بهذه المشاريع من خلال توفير مصادر الطاقة بأسعار مدعومة وتقديم الاعفاءات الضريبية لها لمدة محدودة، والعمل على حماية الصناعات المحلية عبر السياسات التجارية المتمثلة بنظام الحصص والتعريفات الكمركية.

5. الاعتماد على الاستثمار الاجنبي

لم يعد تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة بالامر اليسير في معظم البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد المالية والفنية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، فالاستثمار احد اكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية اهمية، وتعتمد درجة رقي وتطور اي بلد على حجم ما يخصص من ناتجه المحلي للاستثمار وعلى تدفقات الاستثمار الخارجي الوارد وعلى كفاءة الاستثمار على اعتباره وسيلة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

وتكمن أهمية دور الاستثمارات الاجنبية في كونها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وإعادة أعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا

(22) احمد بريهي العلي، التنويع في الاقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية بالإشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي، 2018، ص5.

(23) سهى معاد، الثورة الصناعية الرابعة: الفرص والتحديات، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2019، ص43.

(24) حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 واثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015، ص78.



الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على استقدام التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الملاكات الوطنية اداريا وفنيا ان إشكالية تمويل التنمية وإعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية والحصار على العراق وردم فجوة التخلف، لذلك فان هناك حاجة ماسة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها من خلال تهيئة البيئة الملائمة لاستقطابها والاعتماد عليها كمصادر تمويل خارجية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وإعادة الاعمار. الامر الذي دعا الى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية من شأنها العمل على جذب الاستثمارات من خلال منح العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الاموال الأجنبية فضلا عن انشاء اطر تشريعية ومؤسسية لتشجيع وتنظيم عمل الاستثمار الاجنبي على إعادة اعمار العراق وحل المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي.

6. تفعيل قطاع السياحة

وتعد السياحة واحده من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، إذ تُعد السياحة صناعة كثيفة الاستخدام للعمل، كما إنها من الأنشطة التي تسهم بفعالية في زيادة إيرادات النقد الأجنبي لاعتمادها على السواح الاجانب. وتقسم السياحة في العراق الى السياحة الدينية التي تشمل العديد من الاماكن المقدسة في العراق منها النجف الاشرف و كربلاء المقدسة وفي مدينة بغداد وسامراء. والسياحة التاريخية إذ تضمنت تلك الحضارات (السومرية، الأكديّة، والبابلية)، اضافة الى امتلاك العراق لبعض المدن القديمة مثل (اور، كيش، وبابل). والسياحة البيئية.

7. تحفيز القطاع الخاص

توضح المؤشرات المتاحة ان القطاع الخاص يحتل موقعا مهما في الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر ويمكن تطويره بما يؤهله للعب دور اكبر في الانتاج والاستثمار واتاحة فرص العمل مستقبلا. اضافة الى تفوقه على القطاع الحكومي في بعض الأنشطة كالزراعة والصناعة والبناء والتشييد والنقل والتجارة وملكية دور السكن، ووفقا لذلك يجب ان تكون هنالك دعوة لزيادة دور القطاع الخاص، من خلال اتباع مجموعة واسعة من الإصلاحات القانونية، والمؤسسية والتنظيمية كوسيلة لتحويل الاقتصاد العراقي الى إقتصاد سوق حديث ومرن، وهذا يتطلب مجموعة اجراءات سائدة من بينها العمل على تسهيل انسيابية وتبسيط الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال في العراق، واجراء اصلاحات على الصعيد التجاري والتنظيمي يرافقه تطوير اطار مؤسسي وقانوني شفاف ومبسط لتشجيع اعمال القطاع الخاص.



8. المشروعات الصغيرة بديلاً عن الكبيرة

إن توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة يمكن أن يخدم نشر ثقافة العمل الحر والمنتج بين الشباب، ويسهم في توفير فرص العمل المدرة للدخل للداخلين الجدد في سوق العمل، واستيعاب آلاف العاطلين عن العمل، ودمج الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتتأتى أهمية هذا المطلب التنموي من حقيقة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي النمط الغالب للمشروعات في العراق، وتستوعب عدداً كبيراً من قوة العمل العاملة في القطاع الخاص، وتسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لذا فإن تقوية هذه المشروعات ومساندتها وإيجاد البيئة المناسبة لعملها يمهّد الطريق لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي في الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات

1. اخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطة غير نفطية لعدم إقامة قاعدة إنتاجية متنوعة، إذ لا توجد برامج متسقة في المجال الاقتصادي تهدف الى تنويع القاعدة الإنتاجية ذات أولوية في التنفيذ وفقاً للاستراتيجيات التي أعدت من قبل الحكومة.
2. لم تعمل وفرة الموارد المالية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 على احداث طفرات كبيرة وتحولات جديدة في هيكل الاقتصاد العراقي بالشكل الذي يحقق التنوع في القاعدة الانتاجية ويحد من تبعية الاقتصاد للمورد النفطي.
3. وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والايادات النفطية في البلدان الريعانية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. وان الانخفاض الذي يطرا على الايرادات النفطية سينعكس على تخفيض النفقات العامة وبصورة مباشرة يكون على حساب تخفيض النفقات الاستثمارية.
4. عدم قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية بسبب تزايد النفقات التشغيلية، الامر الذي اثر سلباً في ايجاد موارد لتمويل التنمية من المصادر المحلية.
5. استمرار هيمنة إيرادات الموارد الطبيعية كمصدر أساس، ورئيس في تمويل الموازنة العامة للدولة وتكوين أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع استمرار هيمنتها بوصفها مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية في المستقبل.



التوصيات

1. العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتنويعها بشكل يساهم في زيادة مصادر الإيرادات للموازنة العامة، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط المتقلبة.
2. تغيير مسار النفقات العامة من خلال تغيير بنية الموازنة العامة لمصلحة الإنفاق الاستثماري الموجهة لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفير حاجات السوق من المنتجات السلعية والخدمات.
3. صياغة وتبني سياسات وتشريعات تروج لتعزيز الثقة في الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع
4. إعطاء مساحة اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في توليد الناتج المحلي الاجمالي من السماح له بإقامة الاستثمارات في القطاعات التنموية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف وتكوين راس المال الثابت، بالإضافة الى اشراكه في الاستثمار في مجال البنية التحتية ضمن اتفاق مشترك حول اهداف هذا الاستثمار، الامر الذي يساهم في توفر الموارد المالية
5. تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب إزاء التدخلات الحكومية السلبية مثل التغييرات التنظيمية وعدم احترام الضمانات السيادية وقيود العملة من خلال منح العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الاموال الاجنبية فضلا عن انشاء اطر تشريعية ومؤسسية لتشجيع وتنظيم عمل الاستثمار الأجنبي والذي من شأنه ان يؤثر ايجابا على بيئة الاستثمار مما يدفع بالعديد من الشركات الاجنبية الى الدخول في عمليات الاستثمار واقامة المشاريع التنموية.